الأنباء
الجمعة 19 ابريل 2013

ختام أعمال "الملتقى الرابع للتأمين التعاوني" بمشاركة موسعة من المتخصصين فيه

خبراء التأمين يطالبون بدراسة وضع الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني

اختتمت أمس جلسات الملتقى الرابع للتأمين التعاوني (التكافلي) الذي عقد هذا العام في الكويت، والذي نظمته الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل ومقرها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبدعم من الأمانة العامة للأوقاف في الكويت.

الجلسة الأولى

حيث ترأس الجلسة الأولى لليوم الثاني المدير العام لشركة شورى للاستشارات الشرعية الشيخ عبدالستار القطان، وكان محورها الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني واحتوت على عدد من أوراق العمل هي الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني والتكافلي وجوانب القوة والضعف في الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني وتقييم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني ونطاق الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني وآليات تطبيقاتها.

وقدم الورقة الأولى في هذا المحور كل من د.عبدالباري مشعل وعامر حجل، وقام الباحثان فيها بتشخيص الاختلاف الرئيسي بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها.

ثم قدم د.محمد الفزيع ورقة بعنوان الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني جوانب القوة والضعف دعا فيها إلى توجيه المؤسسات التشريعية نحو إفراد التأمين التعاوني بتشريع خاص به، التزاما بالخصوصية التي ينفرد بها عن التأمين التقليدي.

كما دعا الى ضرورة تنسيق هيئات الفتوى والرقابة الشرعية مع شركات التأمين التعاوني لزيادة عدد المتخصصين في تطبيقات التأمين التعاوني، إما بالعمل على زيادة أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، أو بإلزام الشركات بتعيين مدققين شرعيين، وإلزامها بتحمل تكاليف تدريبهم وتطويرهم.

ثم قدم بعد ذلك د.محمد الجرف ورقته بعنوان «تقييم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني» حيث قيم أربع شركات تأمين تكافلي سعودية ليجد أن أوجه الاستثمار في الشركات الأربع محل الدراسة تتماثل إلى حد كبير، نظرا لأن الشركات الأربع تقدم منتجا واحدا هو التأمين، وهو منتج متشابه في طبيعته، وخطوطه العامة، وعناصره، وأركانه، مع اختلافات بسيطة غير مؤثرة في بعض التفصيلات.

جانب من الملتقى الرابع للتأمين التعاوني

الفزيع: ضرورة تنسيق هيئات الفتوى والرقابة الشرعية مع شركات التأمين التعاوني

السويلم: ينبغي للصناعة المالية الإسلامية أن تجعل من أهدافها تنوع الخدمات والمنتجات

أما الورقة الأخيرة في الجلسة الأولى فطرحت قضية نطاق الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني وآليات تطبيقاتها من خلال ورقة د.أحمد محمد السعد، وخلص فيها إلى أن كثيرا من الهيئات الشرعية لا تلتزم بالتدقيق الشرعي المتكامل الموضح في البحث، وأن كثرة عدد الشركات والمؤسسات التي تراقب عليها بعض الهيئات الشرعية تجعلها غير قادرة على متابعة كل ما هو مطلوب مراقبته شرعيا في شركات التكافل.

«الجلسة الثانية»

أما الجلسة الثانية والتي ترأسها عبدالرزاق الوهيب فطرحت محورا هاما هو استشراف مستقبل التأمين التعاوني.

قدم الورقة الأولى، تطوير صيغ التأمين الإسلامي د.سامي بن إبراهيم السويلم حيث اوضح أن التمويل الإسلامي يمتاز بفلسفة ورؤية واضحة ومحددة، سواء في جانب التمويل أو في جانب المخاطر، مشيرا الى انه ينبغي للصناعة المالية الإسلامية أن تجعل من أهدافها تنوع الخدمات والمنتجات بحسب الاحتياجات الفعلية لفئات المجتمع المختلفة.

الورقة الثانية في هذا المحور قدمها د.حامد حسن محمد، حول استشراف مستقبل التأمين التعاوني، حيث اكد أن أهم المهددات التي تواجه التأمين التعاوني الإسلامي حالات قيام المساهمين والإدارات التنفيذية بأي أنشطة، أو أفعال لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المشاركة في الفائض التأميني بما لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو إعانة الشركات غير الإسلامية في نشر خدماتها باستثناء حالات إعادة التأمين التي تعتبر حاجة، والحاجة تنزل منزلة الضرورة.

ثم قدم د.صالح بن محمد الفوزان ورقة عمل بعنوان التأمين التعاوني على الديون، خلص فيها إلى جواز التأمين التعاوني على الديون وحرمة التأمين التجاري عليها، مبينا أن التأمين التعاوني على الديون خال من الإشكالات التي توجب تحريمه، فهو ليس من بيع الدين المحرم.

وقدم الفوزان مجموعة من التوصيات أبرزها دعوة الباحثين والهيئات والمراكز المتخصصة إلى العناية بالجوانب التطبيقية للتأمين التعاوني للخروج بمنتجات تأمينية واقعية وترشيد الطرح النظري البعيد عن الواقع خاصة مع استقرار كثير من مسائل وقضايا التأمين التعاوني من الناحية التأصيلية.

البيان الختامي وتوصيات الملتقى الرابع للتأمين التعاوني

أولا: عمليات التأمين التعاوني والمتطلبات الشرعية:

1ـ إن وثيقة التأمين التعاوني عقد يراد به التعاون، لتفتيت المخاطر وتوزيعها، وتحميلها على المشاركين، وتحقيق المواساة والتكافل عند وقوع الخطر المؤمن منه، حيث إن صياغة وثيقة التكافل تختلف عن وثيقة التأمين التجاري من حيث الشكل والمحتوى، والنتائج والآثار.

2ـ ضرورة وجود عقد بين الشركة باعتبارها وكيلة وصندوق التأمين التعاوني باعتباره موكلا، ينظم العلاقة بينهما بمنتهى الإفصاح والبيان، وكذلك وجود عقد بين الشركة باعتبارها مضاربا، وصندوق التعاون باعتباره رب المال ينظم هذه العلاقة بمنتهى الإفصاح والبيان.

3ـ ينبغي أن يكون لحساب التأمين التعاوني شخصية اعتبارية، ويتحقق ذلك إما بنص النظام عليها، أو بموجب موافقة رسمية من جهات ذات اختصاص على النظام الأساسي للشركة الذي يتضمن نصا على وجود كيان لحساب التأمين له ذمته المالية المستقلة عن الشركة.

ويحدد النظام من يمثلها.

4ـ على شركات التأمين التعاوني التأكد من تنقية وثائقها الخاصة بالتكافل من الشروط والاستثناءات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها ومع طبيعة التأمين التعاوني، وأن توضع فيها الشروط والاستثناءات المقبولة شرعا، بالإضافة إلى الأركان والشروط المطلوبة للعقد، والمقاصد الشرعية في التكافل، والقصود التي لا تتعارض مع قصد الشارع.

5ـ ضرورة تشكيل هيئة للمشتركين تكون ممثلة فعلا لحساب التأمين، وتترك كيفية التشكيل والاختيار والتمثيل والتصويت للأنظمة أو اللوائح المنظمة لها.

6ـ أن تأخذ شركات التأمين التعاوني بوسائل التقدم والتطور في جميع المجالات التي تدفع الشركة نحو التقدم والإنجاز.

ثانيا: الحوكمة في التأمين التعاوني

1ـ الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في التأمين من حيث الإفصاح والعدل والشفافية ونحوها، لكونها مما تدعو إليه الشريعة.

2ـ دعوة الجهات التشريعية والتنظيمية نحو إفراد التأمين التعاوني بتشريع خاص به، التزاما بالخصوصية التي ينفرد بها عن التأمين التقليدي.

ثالثا: الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني

1ـ على شركات التأمين التعاوني مراعاة الضوابط الشرعية في منتجات التأمين التعاوني ومراعاة مآلات هذه المنتجات وآثارها وكونها لا تعرض أطراف العملية التأمينية لمخاطر السيولة والملاءة ولا تتعارض مع مقاصد الشريعة في مآلاتها.

2ـ الحاجة إلى مزيد عناية بالتدقيق الشرعي في شركات التأمين التعاوني وفق المعايير الشرعية والأسس المهنية.

3ـ العمل على إيجاد أو تفعيل أنظمة للرقابة الشرعية تتضمن وجود هيئة رقابة شرعية وإدارة تدقيق شرعي داخلي، تكون لديها أدلة رقابية إجرائية لضبط جودة التدقيق الشرعي داخل الشركة.

رابعا: استشراف مستقبل التأمين التعاوني

1ـ الحاجة إلى استشراف مستقبل التأمين التعاوني من خلال إنشاء مراكز متخصصة في هذا المجال ودعمها بالموارد البشرية والمالية، وتوفير قواعد المعلومات والبيانات اللازمة، ونحوها من المعلومات.

2ـ الدعوة إلى تطوير صيغ التأمين التعاوني، وابتكار منتجات تلائم التطبيق الأمثل لمفهوم التأمين التعاوني.

«التوصيات»

1ـ التأكيد على الدعوة لإيجاد شركات إعادة التأمين التعاوني.

2ـ دعوة هيئات الرقابة الشرعية إلى القيام بمزيد من الجهد لضمان استقامة الصناعة ومصداقيتها.

3ـ دراسة التجارب الغربية للتأمين التعاوني، وتحليلها والنظر في مدى إمكانية الإفادة منها في تطوير تطبيقات التأمين التعاوني.

4ـ دعوة المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ترتيب جلسة استماع للقوانين الخاصة بالتكافل المعمول بها أو التي يعمل بها مستقبلا لمناقشتها مع شركات التأمين التعاوني بالتعاون والتنسيق مع الاتحادات الخاصة بالتأمين.

5ـ دعوة المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية أن يعقد اجتماعا تشاوريا لدراسة وضع الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني وتقويمها واستشراف مستقبلها.

6ـ دعوة الباحثين والهيئات والمراكز المتخصصة إلى العناية بالجوانب التطبيقية للتأمين التعاوني للخروج بمنتجات تأمينية واقعية وترشيد الطرح النظري البعيد عن الواقع، وبخاصة مع استقرار كثير من مسائل وقضايا التأمين التعاوني من الناحية التأصيلية.

7ـ دعوة المجامع الفقهية والمراكز والهيئات المتخصصة إلى تسليط الضوء على عدد من الموضوعات الخاصة بالتأمين التعاوني، ومنها: التأمين على الديون من جميع الجوانب مع التركيز على التطبيقات الواقعية.

8ـ زيادة الاهتمام بتأهيل الكفاءات في الشريعة.

● عبدالرحمن خالد

عموميتها وزعت 12٪ نقدا للمساهمين وانتخبت مجلس إدارة جديدا

الصبيح: 5 ملايين دينار الربح الصافي لـ «الصناعات الوطنية» للعام 2012

أكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الصناعات الوطنية د.عادل الصبيح أن الشركة حققت نموا في مبيعاتها للعام 2012 بنسبة 4,7٪ نتيجة ارتفاع مبيعات التصدير بنسبة 21٪ ومبيعات الخلط الجاهز بنسبة 11,1٪ ومبيعات الطابوق الابيض والجيري بنسبة 12,5٪.

وأضاف الصبيح خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 88,45٪ أن الشركة حققت ربحا تشغيليا بلغ 11,9 مليون دينار بزيادة قدرها 3,5٪ عن العام الماضي وقابل ذلك استمرار انخفاض الاصول الاستثمارية، مما أدى الى تحقيق صافي أرباح بلغ 5 ملايين دينار بزيادة قدرها 18,6٪ عن العام الماضي فيما ارتفعت حقوق المساهمين الى 81,1 مليون دينار بزيادة قدرها 3,8٪.

وأعرب الصبيح عن أمله في ان يكون العام 2013 استمرارا لتحسن نتائج الشركة استنادا الى تحسن في المبيعات والارباح ناشئة عن تحسن في نشاط السوق المحلي ودخول مصانع جديدة مثل السيراميك ومصنعي الطابوق الخفيف في عمان والبحرين ومصنع الاصباغ.

وقال ان الشركة مستمرة في انتهاج سياسة متوازنة تحقق للمساهمين التوسع وتعظيم الحقوق من جانب وتوزيع أرباح مستدامة، من جانب آخر واستنادا الى ذلك فإن الشركة تتطلع لعام 2013 لاستكمال المشاريع الجاري تنفيذها واقتناص فرص صناعية جديدة وزيادة الطاقة الانتاجية وتخفيض تكلفتها وتطوير عدد من المنتجات.

وأقرت العمومية بنود جدول اعمالها التي تضمنت سماع تقريري مجلس الادارة ومراقب الحسابات للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 واعتماد الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 12٪ أي 12 فلسا للسهم الواحد المسجلين في سجلات الشركة في تاريخ انعقاد العمومية والتعامل مع اطراف ذات صلة وتجديد تفويض مجلس الادارة لشراء او بيع اسهم الشركة في حدود 10٪ من رأس المال ولمدة 18 شهرا بالشروط والاوضاع المقررة حسب القانون 10 لعام 1987 ومكافأة مجلس الادارة عن العام 2012 وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بما تم من تصرفات خلال السنة. وانتخبت العمومية أعضاء مجلس ادارة جددا للثلاث سنوات القادمة وهم: شركة الثقة المشتركة العقارية وشركة التخصيص المعتمدة للتجارة العامة والمقاولات وحمد محمد عبدالله السعد وعبدالرحمن شيخان احمد الفارسي وشركة التخصيص العالمية التجارية.

د.عادل الصبيح مترئسا عمومية شركة الصناعات الوطنية (قاسم باشا)

الشركة اقترضت 25 مليون دولار من «سيتي بنك» وتم تسديد أكثر من نصف المبلغ والمتبقي حوالي 6,2 ملايين دولار

وخلال العمومية ذكر الصبيح ان القيمة الدفترية لسهم الشركة يقدر بـ 234 فلسا، مشيرا الى ان الشركة لا تحتكر أي منتج والشركات المنافسة للشركة هي شركات كويتية، مشيرا الى ان المنافسة مكنت الشركة من تحسين وتسويق منتجاتها والدخول في صناعات اخرى منافسة.

وفي سؤال عن مبلغ بقيمة 6,250 ملايين دينار نقدا لدى الشركة في البنوك كسيولة قال الصبيح: ما في سيولة بهذا الحجم والـ 6,250 ملايين دينار هو مبلغ مرصود في البنك لتاريخ تسكير الحسابات اما عن الاقتراض فالشركة تعتمد عليه وإذا كان هناك كاش اضافي تستطيع الشركة ان تستغله بطريقة ما لتغطي التوسعات من خلال الاقتراض. ومضى قائلا: البنوك المحلية ترحب بإقراض الشركة وبنسب مشجعة.

وعن اقتراض الشركة 25 مليون دولار من احد البنوك الخارجية قال الصبيح: البنك الاجنبي هو سيتي بنك وقد اقترضنا منه بالدولار وتم تسديد اكثر من نصف المبلغ والمتبقي منه حوالي 6,2 ملايين دولار سيتم تسديدها في شهر اكتوبر المقبل.

وزاد قائلا: اما عن كيفية استخدام هذه القروض فيتم استغلالها في العمليات التشغيلية فالقرض أخذ لتسديد آخر دفعة لتمديد مدة استحقاق الصكوك وقدرها 100 مليون دولار

وعن استثمارات الشركة في الاسهم قال الصبيح: في سنوات الطفرة (قبل الازمة المالية) الاستثمارات لدى الشركة درت عشرات الملايين من الدنانير تم توزيعها للمساهمين على شكل ارباح ولكن بعد الازمة تعرضت تلك الاستثمارات لهبوط في قيمها في الوقت الذي يصعب فيه التخارج منها ،والمحاسب القانوني دائما يأخذ موضوع المخصصات والتحوط الاضافي بعين الاعتبار مما ينعكس على شكل انخفاض في الارباح التشغيلية. ومضى قائلا: منذ 2008 لم تدخل الشركة في استثمارات جديدة وإذا أتيح أمام الشركة تخارج فستغتنم تلك الفرصة. وأشار الى ان موضوع المخصصات لا يتم اعتباطا حيث ان مدقق الحسابات ملتزم بمعايير دولية وينصف المساهمين ويعكس الصورة الحقيقية للشركة للمساهمين.

وعن قانون الشركات الجديد قال الصبيح: اذا كان هناك تعارض بين النظام الاساسي للشركة وقانون الشركات فسيتم تعديل النظام الاساسي للشركة وفق القانون، فالقانون فوق الجميع.

ولفت الى ان الشركة قدمت تصورات ومقترحات لوزارة التجارة بشأن قانون الشركات حتى يكون القانون متوافقا مع الواقع الكويتي وأصول الشركات كما قدمت الشركة تصورات ومقترحات لغرفة التجارة والصناعة.

ولفت الى ان القطاع الخاص يستطيع التكيف مع جميع الاوضاع. وبيّن ان تراجع انتاج الشركة من مصنع انابيب اثيلين بـ 54٪ والعتبات والبلاطات المسلحة بنسبة 15٪ يعود الى ارتباط هذه الصناعات بالمشاريع الجديدة للدولة في مجال الصرف الصحي، لافتا الى ان عدم تنفيذ مشاريع ادى الى تراجع انتاج الشركة من هذه المكونات. وشهدت العمومية جدلا في البند الخاص بالانتخابات، حيث طلبت المقاصة ان يتم الانتخاب بالنظام التراكمي في حين طلب مجلس الادارة والجمعية العمومية إجراء الانتخاب بالنظام العادي وذلك لعدم وجود نص قانوني على ذلك خاصة ان اللائحة التنفيذية سيتم العمل بها في 27 ابريل المقبل. ورد الصبيح ان هذا النظام خطأ، وذلك لأن العمومية هي صاحبة القرار، كما ان النظام الاساسي للشركة ينص على ذلك ،داعيا العمومية الى الانتخاب بالنظام الجديد.

● عاطف رمضان

عموميتها وافقت على توزيع أرباح نقدية 30٪

4,3 ملايين دينار صافي أرباح «كوت الغذائية» في 2012 وتواصل سعيها للتعرف على الفرص الناشئة

صالح الحميضي مترئسا عمومية «كوت الغذائية»

أكدت رئيسة مجلس إدارة مجموعة كوت الغذائية فدوى يعقوب الحميضي أن وضع سيولة المجموعة مازال متينا وثابتا، خاصة خلال عام 2012 الذي كان عاما حافلا بالإنجازات بالنسبة للمجموعة التي استطاعت اجتياز محطات رئيسية عدة على خارطة طريقها نحو التميز بإجمالي مبيعات بلغت 73,2 مليون دينار وبزيادة بلغت نسبتها 7,15٪ عن السنة السابقة، فيما بلغ صافي الأرباح 4,3 ملايين دينار بارتفاع بلغت نسبته 6,85٪ عن العام السابق له.

وأشارت في كلمتها التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والتي عرضت أمام الجمعية العامة للشركة التي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 91,66٪ أن ربحية سهم المجموعة من العمليات المستمرة خلال العام 2012 بلغت 66 فلسا بارتفاع بلغت نسبته 15,79٪ عن العام 2011 الذي بلغت فيه ربحية السهم 57 فلسا، علما أن ربحية السهم لسنة 2012 جاءت بعد التخفيض الناتج عن العمليات التي أوقفت بلغ 60 فلسا، فيما ارتفعت ربحية السهم من العمليات في الكويت إلى 91 فلسا بارتفاع بلغت نسبته 32٪ مقارنة بالسنة الماضية التي بلغ فيها سعر السهم 69 فلسا.

وأضافت الحميضي أن مجموعة كوت الغذائية تواصل السعي للتعرف على الفرص الناشئة وتقييمها واقتناصها في جميع أوجه نموذج أعمالها بما فيها مطاعم الخدمة السريعة، ومطاعم الوجبات الخفيفة ومرافق إنتاج الأغذية والعلامات التجارية الخاصة بالامتيازات والعلامات الخاصة بالمجموعة في مختلف الأسواق مكتملة النمو والأسواق النامية على حد سواء.

وحول أداء الشركة التشغيلي خلال العام الماضي قالت الحميضي ان المجموعة قامت بافتتاح 6 مطاعم جديدة في الكويت، وشراء 9 مطاعم أخرى في المملكة المتحدة، حيث اشتملت عمليات شراء المطاعم في المملكة المتحدة على شراء عدد من مطاعم كنتاكي، مما يعد خطوة في اتجاه جديد للمجموعة.

وأشارت إلى أن مبيعات عدة علامات للشركة سجلت ارتفاعا حادا خلال العام الماضي، حيث ارتفعت مبيعات علامة «كبابجي» بنسبة 17٪، وعلامة «أيامي» 34٪، وبيتزا هت 9,3٪، بيرغر كينغ 5,9٪، كما أن المساهمات الكبرى في الكويت ارتفعت بنسبة 8,1٪ خلال السنة، حيث أدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مبيعات المجموعة في الكويت إلى 47,7 مليون دينار وإلى تحقيق صافي ربح من عمليات الكويت بلغ 6,4 ملايين دينار بارتفاع بلغت نسبته 30٪ عن العام 2011.

من جانبه استعرض نائب رئيس مجلس الادارة صالح يعقوب الحميضي بنود جدول اعمال العمومية على المساهمين الذي اجمعوا عليها بالموافقة وكانت عمومية كوت الغذائية قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال المتضمن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية، كما وافقت الجمعية على بند التعاملات مع أطراف ذات صلة وعلى الدخول في اتفاقات مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وفوضت الجمعية العامة مجلس الإدارة بشراء أو بيع ما لا يتجاوز 10٪ من أسهم الشركة لمدة 18 شهرا، كما وافقت على وقف اقتطاع 10٪ من الأرباح الصافية والمخصصة لحساب الاحتياطي الإجباري، حيث انه قد زاد على نصف رأسمال الشركة، وذلك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

مجلس جديد

ووافقت عمومية كوت الغذائية على توزيع أرباح نقدية تبلغ 2,19 مليون دينار بواقع 30 فلسا للسهم الواحد، كما انتخبت الجمعية مجلس إدارة جديدا للسنوات الثلاث القادمة مؤلف من فدوى الحميضي، صالح الحميضي، عماد جاسم الصقر، انطوان واصف الحمشاوي، خالد مصطفى كرم، أحمد حمد الحميضي وفيصل علي العصيمي.

● منى الدغيمي